

اللجان النيابية المشتركة ناقشت اقتراحات قوانين ووزيرا المالية والطاقة أبديا وجهة نظرهما بالمراسيم التي لها علاقة بالإتفاقيات
الثلاثاء 20 أيار 2025



عقدت لجان: المال والموازنة، الإدارة والعدل، الدفاع الوطني والداخلية والبلديات، الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية جلسة مشتركة في تمام الساعة الحادية عشر من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 20 أيار 2025، برئاسة نائب رئيس مجلس النواب إلياس بوصعب، وحضور عدد من النواب.

كما حضر الجلسة:

-معالي وزير المال ياسين جابر.

-معالي وزير الطاقة جو صدي.

وذلك لدراسة جدول الأعمال التالي:

- إقتراح القانون الرامي إلى إستعمال وحماية شارة الصليب الأحمر اللبناني.
- إقتراح القانون الرامي إلى تنظيم الصليب الأحمر اللبناني.
- إقتراح القانون الرامي إلى إنشاء نظام الرعاية الصحية الأولية الشاملة الإلزامية.
- إقتراح قانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب.
- إقتراح قانون إنتخاب أعضاء مجلس الشيوخ.
- إقتراح قانون اللقاء الأرثوذكسي.

-إقتراح قانون تعديل انتخاب أعضاء مجلس النواب

إثر الجلسة قال نائب رئيس مجلس النواب إلياس بوصعب:
"عقدنا جلسة للجان المشتركة وكان على جدول أعمالها عدد من مشاريع القوانين لها علاقة بوزارة الطاقة وإقتراحات قوانين ومنها إقتراحات قوانين تتعلق بالانتخابات النيابية وناقشنا في حضور وزير المالية والطاقة اللذين أبديا وجهة نظرهما بالمراسيم التي لها علاقة بالإتفاقيات التي وقعت مع العراق وعلى أساسها يتم تزويد لبنان بالنفط لإنتاج الكهرباء. وبعد الزيارة تم نقاش الإتفاقيات التي لم تبرم في المجلس النيابي لأسباب أصبحت معروفة وتبين على أثر هذه الإتفاقيات انه ما زال هناك الكثير من المعلومات التي طالبناها من وزير الطاقة ان يقدم ليدرس اكثر وان يأتوا إلينا في حجم الجباية الحقيقية والخطة لوقف الهدر الذي يحصل في قطاع الطاقة فوعدنا وزير الطاقة انه سيأتي بها في الجلسة المقبلة."

أضاف: "كما هناك إقتراحان يتعلقان بالصليب الأحمر، وهناك ملاحظات على القانون الحالي لذلك شكلنا لجنة فرعية لدرسها ونعود لدرسه في اللجان المشتركة. أما بالنسبة لإقتراح البطاقة الصحية وهو مهم فسنعقد جلسة خاصة للجان المشتركة ببند وحيد هو هذا البند.

اما الإقتراحات المتعلقة بالانتخابات فحصل نقاش وبعض الزملاء يريدون مناقشة الأطر الموضوعية لمناقشتها وما هو متفق عليه وما هو غير متفق عليه. وهذه الإقتراحات أحالها الرئيس بري إلى اللجان لدراستها وهذا ملف بالسياسة مهم وهو يحتاج إلى توافق في السياسة ولا احد يستطيع ان يغيب احداً ولكن لا نستطيع منع احد من النواب ان يقدم إقتراح قانون ولا نستطيع القول اننا لا نريد درسها."